

المادة العلمية المنهجية : علم الاجرام _ كلية القانون _ جامعة واسط

عنوان المحاضرة : (العوامل التكنولوجية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي).

مقدمة

لقد تزايد التقدم العلمي والتكنولوجي في السنوات الأخيرة من هذا القرن في كثير من دول العالم. فإذا كان التقدم التكنولوجي سابقاً أو في ما مضى محصوراً في نطاق إنتاج السلع المادية . فإنها الآن قد دخلت كيان الحياة الاجتماعية كله. كما أثرت التكنولوجية في مختلف جوانب العلاقات الاجتماعية. وفي الايدولوجية والعلاقات الأخلاقية وبجانب ذلك فان التكنولوجيا تشير مشكلات كبيرة وكثيرة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . إن المشكلات المهمة التي تواجهها المجتمعات الحديثة والمتقدمة النامية تكمن في صعوبة الانتقال من عمل لأخر وإعادة تدريب العمال . وذلك يتردد صداه في حركة العمالة مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعي متعاقبة في حالة عدم التخطيط الشامل لمسايرة التغيرات التكنولوجية السريعة في أدوات الإنتاج . ويعتبر هذا الإخفاق من أهم الظروف المهيئة لإتاحة فرص التورط في السلوك الانحرافي كما تؤدي التكنولوجيا إلى حجم وقت الفراغ الذي لم يستثمر وفقاً للخطة الشاملة الموضوعة لذا سينجم عن ذلك عواقب وخيمة تظهر على شكل انحرافات سلوكية أو أنشطة إجرامية .

لذا سنتناول في هذه المحاضرة العوامل التكنولوجية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي ، بمعنى آخر سنتناول المحاضرة ببشقين وهما : اثر التكنولوجيا في الجريمة ، واثر الجريمة في التكنولوجيا (.. وحسب محاور المحاضرة الآتية :

***التكنولوجيا والفعل الإجرامي :** إن بعض الجرائم باعتبارها من الأفعال الاجتماعية قد تأثرت نمطياً وفي أسلوب العمل فيها بالإنجازات التكنولوجية المتقدمة ، حتى أصبحت بعض صور الجرائم خاصة الجرائم ضد الملكية يحتاج مرتكبوها إلى قدر واف من المعلومات والممارسات الفنية والتكنولوجية ، فلو المحنا بعض الجرائم التي ترتكب في البلدان المتقدمة لا يتضح لنا إن جرائم السطو على البنوك ومحاولات سرقة التحف الفنية من المعارض تستخدم فيها أسلوب تكتيكية معقدة لمواجهة الاحتياطات الالكترونية اللازمة لكشف عن الجرائم أثناء وقوعها ، كذلك تحتاج جرائم الاختلاس الكبرى في دول تعتمد على التكنولوجيا دراية وافية بالحساب العلمي الآلي مما يجعل من جريمة واحدة من جرائم الاختلاس هذه لها أضرار واسعة المدى في المجال النقدي

، كذلك تستخدم أحدث الأساليب العلمية في تزييف المسكوكات او العملات النقدية مما يتطلب مهارة فائقة من القائل بهذا الفعل الذي يؤدي إلى انحراف الأسواق بأموال مزيفة تؤثر بلا شك في تعويق مخطط التنمية الاقتصادية اذا استمرت عمليات التزييف لمدى طويل . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بالاستفادة بالتقدم العلمي التكنولوجي في مجالات جرائم السطو والاختلاس والتزييف بل انه تحدى إلى مجالات الصناعة الكيماوية للأدوية فأصبح هذا الفرع التطبيقي من علم الصيدلة يستخدم في صناعة العقاقير المخدرة حتى يسهل ترتيبها وتعاطيها ، فقد دل المهربون للمواد المخدرة على ابتداع وسائل مستحدثة لتسويق سلعتهم وتصديرها في البلاد التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات .

***جرائم مصاحبة التقدم التكنولوجي :** وإذا كان التقدم التكنولوجي من الدعائم الأساسية للتغير الكائن في عمليتي التصنيع والتحضير في أيامنا هذه ، فننا نواجه بصورة من الجرائم المصاحبة لهذه العمليات الهامة في التغير الاجتماعي . ومن أهم هذه الصور جرائم المرور وسرقة السيارات وقطع غيارها حيث ازداد معدل هذه الجرائم كلما اخذ المجتمع بوسائل الاتصال الميكانيكية الحديثة وازداد عدد الطرقات التي تصل بين أطرافه المتباعدة . ويعتبر الاستحواذ على السيارات وقيادتها من أكثر الجرائم أهمية التي ترتبط بالتطورات التكنولوجية في المجتمع النامي ، اذ يزداد معدل سرقة السيارات او السرقة منها حسب عدد السيارات الواقعة في الطرقات وعدم اكتراث كثير من الناس بالسير عليها ، ويصدر ذلك أيضا من انسياق المراهقين والشباب إلى مواقف الإغراء وتورطهم بشدة حتى يواءموا مع قيام المراهقين في المدينة ، وتنشأ جرائم قيادة السيارات في حالة السكر . والقتل والسرقة المنظمة للسيارات وإعادة بيعها مع نمو صناعة السيارات واتساع رقعة نظم النقل والمواصلات . كما ويلاحظ في السنوات الأخيرة هذه الزيادة في جرائم المرور في البلاد النامية مثل نيوزلندا أو اليونان ، وأمكن تحديد معدل جرائم القتل بوسائل النقل أو السيارات طبقاً لعدد السكان من كل بلد عربي ، فتبين أن أكثر البلاد معدلاً الكويت واقلها مصر عن أي بلد عربي آخر ويمكن ترتيب هذا المعدل نسبياً على عدد السكان : الكويت ، ثم ليبيا ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، العراق ، وأخيراً مصر .

ومما هو جدير بالذكر إن جرائم سرقة السيارات أو بعض أجزائها لا يتم غالباً إلا عن طريق جماعات خاصة ، أو عصابات متخصصة في الغالب مثل هذا النوع من السرقة حيث يحتاج هذا العمل إلى كفاءات ميكانيكية ومجهودات خاصة لتسويق السلع المسروقة في أماكن البيع أو الإنجاز بل بغرض الاستمتاع واستخدامها لأغراض ترفيهية وتركها بعد استعمالها ، ويطلقون

على ذلك مصطلح استعارة السيارات بسرقتها .. وأشارت بعض الدراسات إن جرائم سرقة السيارات ترتبط بصورة إجرامية أخرى مثل أعمال التخريب العمدى والجرائم الجنسية ونشاط العصابات الإجرامية .

كما إن اطراد التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الانتقال الخاصة والعامة ، أدى إلى زيادة معدل إحصاءات الجريمة بصفه عامه فقد ازداد هذا المعدل في دولة كاليابان على سبيل المثال بنسبة 12% سنة 1949 ، 43,9% سنة 1953 ، 70,4 % سنة 1958 ، 81,1% سنة 1963 ويرجع زيادة هذا العدد أساسا إلى زيادة معدل جرائم المرور إذ صاحب هذه الزيادة زيادة في عدد السيارات 39 مرة في 1963 أكثر مما كان سنة 1945 ، وبذلك يقتضي عند معالجة صور الجرائم المستحدثة استبعاد جرائم المرور . وذلك صفة مؤقتة إذ إن أصنافه هذه الإعداد الهائلة من هذا النوع من جرائم المرور ، يؤدي إلى أدراك حجم الجريمة بشكل مبالغ فيه عن الواقع المقصود بصور الجرائم العمدية ويضفي صورة تشاؤمية عن مستقبل الجريمة والوقاية منها في العالم الحديث .

***التكنولوجيا وأثرها في انتشار الجريمة:** وقد تأثر الانتشار الثقافي في عالم اليوم بالنسبة لمختلف أنماط وأساليب الحياة بالتقدم السريع في وسائل الاتصال المعتمدة على التغيير التكنولوجي في مجال الطباعة والنشر للكتب والمجلات والصحافة وأيضا في مجالات الإذاعة والتلفزيون وصناعة السينما . وقد ينتج عن هذا إن أنماط السلوك المنحرف التي تعتمد في مجتمع ما ما تلبث أن تصبح في محيط معرفة مختلف فئات سكان العلم مهما تباينت مستويات هذه الفئات ثقافياً ، ومن ثم فان تعلم أنماط من السلوك المنحرف على الأقل الإحاطة بها قد خرج عن نطاق الجماعات المحلية ولم تصبح عملية تعلم مثل هذه الأنماط من احتكار الجماعات الأولية أو جماعات المواجهة التي تعمق من تدعيم أنماط السلوك المنحرف ، كجماعات الأسر المنحرفة . ولا يعين ذلك انه عامل الاتصال المعتمد على التكنولوجيا هو المتغير الأساسي في سببه " الجناح أو الإجرام " بل هو من العوامل المتتابعة التي تعتمد على غيرها من العوامل . والذي يجعل من السلوك الإجرامي أمرا سهل المنال في تعليمة للفئات الاجتماعية المتهيئة للاستجابة الإجرامية أو المنحرفة نتيجة لأوضاع متناقضة نسبياً في المجتمع . ولا يخفى علينا أن وسائل الاتصال الحديثة بمختلف أنواعها تتدخل بشكل أو بآخر في تكوين اتجاهات الأحداث والشباب في مجتمعنا المعاصر نحو مواقف الحياة الاجتماعية قد تختلف تماماً عن اتجاهات ذويهم أو مدرسيهم أو الجيل السابق عنهم الذي يقف مذهولاً حيال آراء وأفعال تعبر عن تمرد الأحداث

والشباب قد يصفها الجيل السابق بآراء وأفعال منحرفة تدعوا إلى تجريمها قبل أن يفلت زمام الموقف منها .

*** التكنولوجيا وأثرها في انتشار الصور الجديدة من الجريمة :** ويمكن ان نضيف ان النقد في وسائل الاتصال قد أدى الى ابتداع صور جديدة من الجرائم في المجتمعات الحديثة بالغة التعقيد مثل الجرائم المنظمة والواقع ان هذه الصور لم تكن معروفة في الماضي . وهذه الجرائم المنظمة لها وسائل خاصة في الحصول على النقود ومنها ما يتفادى العنف باستخدام وسائل مشروعة في مجال النقابات والشركات والاتحادات والصناعات ومختلف مكونات الاقتصاد القومي وهذه الجرائم المنظمة لا تقتصر جهودها على المجال المحلي بل تعتمد جوانبها إلى المجال الدولي في القيام بسرقات منظمة الأموال والآثار وتحف فنية وتهريب مخدرات وعقاقير طبية مخدرة وتهريب أسلحة غير مرخصة . وقد أثرت التغيرات التكنولوجية أيضا في ظهور جرائم السرقة الأشياء العصرية بدلاً من سرقة الأشياء التقليدية كالآثاث والملابس وأدوات الطهي وغير ذلك مما يثقل حمله ، فقد ظهر نمط سرقة المعدات الكهربائية والالكترونية كأجهزة الراديو أو التلفزيون والثلاجات والغسالات الكهربائية ، هذا فضلاً عن انتشار سرقة قطع غيار هذه المعدات واختلاسها ويتضح ذلك في الدول التي تفرض قيوداً صارمة على استيراد هذه المعدات أو قطع غيارها وفرض ضرائب كمركية على من يستورد هذه المعدات . وقد صاحب التقدم في اختراع هذه المعدات استغلال هذا التقدم واستخدامه في تعديل صور جرائم أو ابتزاز الأموال والتهديد حيث تستخدم التسجيلات الكهربائية والتلفونية والنقاط الصور الفوتوغرافية باللات تصوير حديثه صغيرة لا يسهل ملاحظتها في تهديد بعض الأشخاص الذين تورطوا في مواقف مستهجنة اجتماعياً أو مخالفة للقانون . وابتزاز الأموال من الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية العليا أو ذوي المراكز السياسية وأحياناً تستغل هذه التسجيلات في المناورة الحزبية والسياسية قبل الترشيح للانتخابات السياسية

*** التكنولوجيا وأثرها في التصدي للجريمة :** لقد تطرقنا إلى التكنولوجيا وأثرها في تكوين السلوك الاجتماعي حيث أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي مرت به كثير من الدول المتقدمة والنامية قد اثر بشكل أو بآخر على مواطنيها حيث أن هذا التطور أدى إلى إن يتقمص الكثير الإجرام من خلال التطور في كثير من الأجهزة والاختراعات الحديثة . ولكن بالمقابل كان هناك اثر واضح للتكنولوجيا في التصدي للجريمة والمجرمين فكان هناك عشرات المخترعات لأجهزة علمية

متطورة للتصدي أو القضاء على الجريمة أو التصدي للمجرمين من خلال أجهزه حديثة ومتطورة سميت بتطور أساليب مكافحة الجريمة والمجرمين .

وسنحاول في هذه المحاضرة ايضا وبإيجاز التحدث عن اثر التكنولوجيا في التصدي للجريمة ، وبعد ذلك لابد ان نلاحظ ما هو الناقض في ان التكنولوجيا عامل مسبب وكذلك عامل ردع لها وكما عم التطور النواحي المتعلقة بدراسة النواحي الإنسانية والاجتماعية في السلوك الإجرامي كذلك امتداد إلي الوسائل المادية التي يستعملها المجتمع للتصدي للجريمة . فمدت تقدم هائل في علوم تقصي آثار المجرمين و تحليل الآثار التي يتركونها في مكان الجريمة أو تتبع آثارهم عبر التعرف على ما يميزهم عن غيرهم من مواصفات خارجية أو من أسلوب في العمل والتنفيذ وبفضل تطور الوسائل العلمية هذه لم يعد التحقيق الجنائي منصباً على اخذ الإقرار من أفواه المشتبه بهم بل توجه نحو تحليل الأدلة التي تساعد في التعرف على هوية المجرم بصورة لا يرقى إليها الشك . فرفع البصمات وتحديد نوع السلاح ومطابقة الذخيرة على بعضها وفحص الدم وتحليل المواد الكيميائية كل ذلك يعطي المحقق أدلة تمكنه من المقارنة بين المعطيات المتوفرة لديه أثناء التحقيق وما ينسب للمشتبه به من أعمال أو ما يوجد في حوزته من أدوات ووسائل جرمية . كما إن أجهزة الشرطة أصبحت مجهزة بالآلات الحديثة للتخابر المباشر بين وحداتها وتوجيه الدوريات بالسرعة المطلوبة لاقتفاء آثار المجرمين . كما إن جهداً خاصاً يبذل حالياً لوضع البرامج الوقائية وتعريف المواطنين بدورهم في الوقاية من الجريمة أو التصدي للمجرمين . وتستعمل لهذه الغاية الوسائل السمعية والبصرية التي دخلت تقريباً كما نزل مما سهل مخاطبة المجتمع ككل من قبل المسؤولين عنه أمنه . كما سهل إعطاء الإرشادات اللازمة التي تساعد على حماية المواطنين في نفسة وماله . فالاتصال المباشر بين رجال الأمن والشعب له أهمية كبرى في العمل إذ دون تجاوب المواطنين مع ما يطلب منهم من تعاون تبقى الجهود المبذولة من طرف السلطة دون الفعالية المرجوة . فالمجتمعات الحديثة اليوم تعتمد على التكنولوجي الحديثة والاكتشافات العلمية لحفظ المجتمعات من مساوئ الإجرام . لاسيما وان نفس التكنولوجيا تستعمل من قبل المجرمين كما وضعنا سابقاً ، إذ طوروه هم أيضاً أساليب عملهم بان اعتمدوا نفس الاختراعات لغاية غير شرعية . فتطور العلوم أفاد المجتمعات كما ساعد المجرمين على بلوغ مأربهم فأصبح حتماً أن يواجه هذا التطور في الأساليب الإجرامية بتطور مماثل في الأساليب الدفاعية والوقائية .